المؤتمر الأول للاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة

عرنوس لـ«الوطن»: تم الانتهاء من إجراءات الخط الائتماني الإيراني وقريباً جداً ستصل شحنات النفط

وزير الكهرباء: وضع الكهرباء سيكون أفضل قريباً إن زادوا المشتقات النفطية

سفير الصين: بلادنا جاهزة للتعاون في القطاع الكهربائي

• الزامل: مشاريع كبيرة في الطاقات المتجددة

• الظاهر: كميات التوليد ذاتها والكهرباء تحسنت بسبب اعتدال درجات الحرارة

محمد منار حميجو
تصوير طارق السعدوني

كشف رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس لـ«الوطن» خلال المؤتمر الأول للاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة أنه تم الانتهاء من إجراءات الخط الائتماني الإيراني الجديد وقريباً جداً ستبدأ شحنات النفط بالوصول في الفترة القادمة.

وردّاً على سؤال «الوطن»، وخلال إدلائه بتصريح صحفي على هامش المؤتمر المنعقد تحت شعار (الاستثمار في الطاقات المتجددة والكهرباء محركة التنمية المستدامة في سورية)، أكد عرنوس أن خطوة العمل في الطاقة المتجددة بدأت، وأن هناك مشاريع يجري تنفيذها وبعضها تم وضعه في الاستثمار وفي هذا الصيف ستدخل مجموعات أخرى في الإنتاج، كاشفاً أنه تم التوصل إلى اتفاق مع مجموعة من الشركات وهناك شركات أخرى في طور التفاوض والتعاقد معها.

ولفت عرنوس إلى أن انعقاد المؤتمر الأول للاستثمار في الطاقات المتجددة جاء بتوجيه من الرئيس بشار الأسد وذلك لأهمية الكهرباء لكونها رافعة لكل مناحي الحياة الاقتصادية سواء في الصناعة أم الزراعة، مشيراً إلى أن قانون الاستثمار رقم ١٨ الصادر في العام الماضي يمنح ميزات تفضيلية لكل المستثمرين أكبرها لمجال الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وتابع رئيس الحكومة: من الواضح اليوم أن وزارة الكهرباء حددت الإستراتيجية والاحتياج والطريق حول كيفية التعاطي مع هذا الموضوع سواء من ناحية الإنتاج والبيع من المستثمر، أم من خلال الإنتاج والشراء من الوزارة التي تقوم بالتوزيع بعد ذلك، لافتاً إلى أن مجموعة التشريعات التي صدرت في مجال الكهرباء تتيح للوزارة الأخذ بكل هذه الأشكال من الاستثمار، معرباً عن أمله بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تخدم الاستثمار في هذا القطاع وأن تكون هناك شركات اتخذت قرارها بالاستثمار في السوق السورية لأنها سوق واعدة وبحاجة إلى كل القطاعات.

وأكد عرنوس أنه تم منح صندوق دعم الطاقات المتجددة ١٠ مليارات ليرة سلفة مؤقتة والصندوق له تمويل مستمر تضاف إليه نسبة من كل ليتر محروقات يباع في المحطات، ومن المتوقع نهاية هذا العام أن تكون استثماراته بين الـ٢٠ والـ٣٠ مليار ليرة، مشيراً إلى أن وزارة الكهرباء انتهت من وضع التعليمات التنفيذية للصندوق وقريباً سيباشر منح القروض.

بدوره بين وزير الكهرباء غسان الزامل أنه بعد تفعيل الخط الائتماني الإيراني سيتم حل جزء أساسي من مشكلة التوريدات النفطية، وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة في المشتقات النفطية وعلى الفيول المورد إلى وزارة الكهرباء، متوقعاً أن يكون وضع الكهرباء أحسن في الفترة القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار الزامل إلى أن هناك مشاريع كبيرة في الطاقات المتجددة، بعضها تم الإعلان عنه وبعضها بصدد الإعلان.

وخلال رده على مداخلات بعض المشاركين في المؤتمر أوضح الزامل أن الطاقات المتجددة هي رديفة للطاقات الأحفورية ومن المعروف عالمياً أنه لا يمكن أن تكون بديلاً عنها، كاشفاً أنه تم عن مشاريع لإنشاء محطات تعمل على الغاز والفيول.

وفي كلمة له في افتتاح المؤتمر، بين الزامل أن الوزارة تعمل على تشجيع ودعم الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة عبر السياسات والتشريعات لإطلاق مشاريع توليد من القطاع الخاص أو العام أو بالتشارك بينهما، مشيراً إلى أن قطاع الكهرباء كان في صدارة أهداف المجموعات الإرهابية خلال سنوات الحرب على سورية، لكونه الداعم الإستراتيجي والعصب الرئيس والمحرك القوي لكل نشاط اقتصادي أو صناعي أو طبي أو خدمي أو تربوي.

وشدد وزير الكهرباء على أن الحكومة السورية قدمت ولا تزال تقدم كل الدعم اللازم والممكن لدعم قطاع الطاقة المتجددة ضمن الإمكانات المتاحة والمتوافرة، مؤكداً أنه تمت إعادة بناء جزء مهم من منظومة الكهرباء ما مكن من إعادة التغذية الكهربائية إلى معظم المناطق المحررة على الرغم من الحصار الاقتصادي الجائر ووجود الإرهابيين المؤقت في عدد من المساحات التي تتمركز فيها حقول النفط والغاز.

من جهته أكد السفير الصيني في سورية فنغ بياو أن بلاده تهتم منذ بداية الأحداث في سورية بالمشاركة في إعادة الإعمار اقتصادياً وخاصة في مجال الكهرباء، معرباً عن جاهزية بلاده للمشاركة في كل المشاريع التعاونية في قطاع الكهرباء في سورية مستقبلاً، خصوصاً أن الصين متميزة في مجال الطاقة المتجددة، مضيفاً لـ«الوطن» إنه سوف يتم البحث بآليات التعاون في هذا المجال مستقبلاً.

معاون وزير الكهرباء لشؤون تنظيم القطاع سنجار طعمة أوضح أن هدف المؤتمر هو دخول القطاع الخاص أو المشترك وحل بعض التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة، لافتاً إلى أنه يتم العمل على تحويل بعض التحديات إلى فرص مثل تحسين الفاقد الكهربائي الذي سيتسبب بزيادة كميات الكهرباء وتحسن الخدمات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين طعمة أن الحكومة منذ عام ٢٠١٩ وضعت خطة إستراتيجية للطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠، وفي كل عام تتم إعادة قراءة للأرقام ليتم تصحيحها حسب المسار.

وأعاد مدير عام المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء فواز الظاهر في تصريح لـ«الوطن»، تحسن الكهرباء إلى اعتدال درجات الحرارة الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي أصبحت كميات التوليد المتاحة قادرة على تحسين الواقع الكهربائي وتخفيض ساعات التقنين، لافتاً إلى أن كميات التوليد هي ذاتها لم تتغير.

وبين عضو مجلس إدارة شركة «ماك مادين» هاني أبو عويضة والراعي الماسي للمؤتمر أنه سيتم خلال المؤتمر إطلاق مشروعين: الأول هو ١٠٠ ميغا في المدينة الصناعية في حسياء، والثاني لايزال مجرة فكرة وهو يتعلق بموضوع النقل داخل دمشق، مشيراً إلى أن المشروعين يعملان على الطاقة الشمسية.

وزير الطاقة اللبناني لـ«الوطن»:

أنا في سورية للبحث في تفاصيل عقود نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر سورية

كشف وزير الطاقة اللبناني وليد فياض الذي شارك في المؤتمر الأول للاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة، أنه سيلتقي خلال زيارته إلى دمشق وزير النفط بسام طعمة للاتفاق على الصيغة النهائية لاتفاقية نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر سورية، مشيراً إلى أن البنك الدولي قرر ومعه الإدارة الأميركية كونها المعنية بقانون قيصر أن يتم تمويل عقد توريد الغاز أولاً ثم العقد الآخر وهو نقل وتوريد الكهرباء من الأردن عبر سورية إلى لبنان، بعد انتهاء لقاءات الفرق الفنية السورية اللبنانية.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش المؤتمر، بين فياض أن كميات خط نقل الكهرباء هي ٣٠٠ ميغاواط وأن فائدة لبنان منها بحدود ٢٥٠ ميغاواط في حين أن نسبة الفائدة لسورية بسيطة، وشدد على وجوب تشغيل الخط العربي بأقصى طاقاته لأن التعاون بين الدول الشقيقة هو عماد النهوض الاقتصادي بينها، مشيراً إلى أن مدة عقد ونقل الغاز هي عشر سنوات ويتم تجديدها كل خمس سنوات.

القلاّع رئيساً فخرياً لغرفة تجارة دمشق

اللحام: فتح باب الاستيراد يساهم بتخفيض الأسعار ٣٠ بالمئة

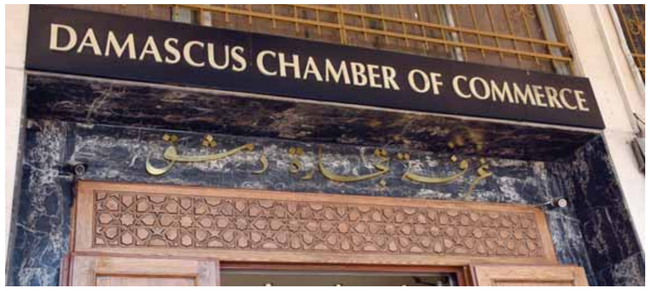

قطان: اقترحنا على الحكومة استيراد المواد بالقطع الأجنبي مع تعهد بعدم اللجوء للسوق السوداء

هناء غانم

تمحور اجتماع الهيئة العامة لغرفة تجارة دمشق حول العديد من القضايا المتعلقة بتسهيل العمل التجاري لضمان انسياب السلع في الأسواق المحلية وصعوبات التصدير والأعباء الضريبية وغيرها من القضايا مع تأكيد ضرورة إيجاد الحلول لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة مع التأكيد على إعطاء التجار دورهم الحقيقي الفعال لتكون سورية مركزاً تجارياً للمنطقة والعالم العربي.

وخلال الاجتماع أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدى اللحام لـ«الوطن» أن حل مشكلة الأسعار يكمن بفتح باب الاستيراد أمام الجميع لضمان تدفق السلع، مؤكداً أن ذلك سوف يساهم بتخفيض الأسعار بنحو ٣٠ بالمئة، مشدداً على ضرورة الثقة بالتجار الذين يستطيعون تأمين جميع السلع بطرقهم التجارية.

وأكد اللحام على أن الغرفة تشارك في جميع اللجان الحكومية الاقتصادية للمساهمة في معالجة العديد من المواضيع التجارية والمالية والضريبية والجمركية والنقدية والتموينية لنقل هموم التجار إلى الحكومة، لافتاً إلى دور الغرف الرئيسي كمستشار اقتصادي للحكومة في مجال القطاع الخاص.

وأضاف اللحام إنه رغم التحديات والصعوبات الاقتصادية في العام الماضي إلا أنه كان عام التحدي لاستكمال الإنتاج ولتعود سورية وتحتل مكانتها الاقتصادية، وإن وجود العديد من التشريعات والإجراءات ساهم في عملية الانتعاش الاقتصادي.

القلاّع: اللقاءات غير مجدية..

وخلال الجلسة تم تعيين غسان القلاع رئيساً فخرياً لغرفة تجارة دمشق والذي أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن «القطاع الاقتصادي والتجاري في سورية اليوم ميت»، موضحاً أن اللقاءات والتصريحات الشفهية مع الفريق الحكومي غير مجدية وتنسى بمجرد نهاية الاجتماع ولابد من مراسلة أعضاء اللجنة الاقتصادية خطياً وعرض حالة السوق الحالية وتوافر المواد وشحها وغيرها من القضايا، مع التأكيد على الاهتمام بموضوع الاستيراد والتصدير وإعادة تفعيل عمل اللجنة المشتركة التجارية الصناعية بين غرف الصناعة والتجارة التي تربطهم صلة تعود إلى ١٠٠ عام وهو الأهم برأيه.

بدوره أمين سر غرفة تجارة دمشق وسيم القطان دعا إلى إنصاف التاجر، لأن الصناعي تحول إلى مستورد ومصدر وتاجر، علماً أن أعضاء غرفة التجارة مع توحيد العمل الصناعي والتجاري وليس فصله، وداعمون لأي مشروع صناعي بأي محافظة، مضيفاً إن الفصل بين الغرف لا يحقق جدوى.

وطالب القطان التجار بضرورة وضع الغرفة بصورة كل مشاكل القطاع التجاري لمعالجتها مبيناً أنه ليس كل ما ينشر عبر الفيس بوك صحيحاً ولا بد من ضرورة اعتماد الخبر الصحيح من المواقع الرسمية، حيث هناك خلط قائم بين ارتفاع سعر الصرف وبين فقدان المادة، مؤكداً أنه تم الاتفاق مع أعضاء غرف التجارة على رفع مذكرة للجهات الوصائية لتعديل القانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك بحيث يلبي رغبات جميع الأطراف، والطلب من وزارة الاقتصاد بالسماح باستيراد المواد مع تقديم تعهد بتأمين القطع الأجنبي دون اللجوء إلى السوق السوداء، وفي حال المخالفة، فإن التاجر مستعد للمحاسبة لأن الحل في تخفيض الأسعار هو توفير المواد بالأسواق.

وأشار القطان إلى أنه تم لحظ كل مطالب التجار وأعضاء الهيئة وسيتم إعداد مذكرة بها لرفعها للجهات المختصة لمعالجتها، منها أهمية تحرير الأسعار وإيجاد حل لوضع التعليمات التنفيذية للقانون رقم ٨ بما يتناسب مع الواقع الراهن والتأكيد على معالجة الإشكالات العالقة مع وزارة المالية ولاسيما موضوع الضرائب والتحويلات المالية وتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية، مشيراً إلى أنه تم الحصول على بناء من المؤسسة السورية للتجارة في منطقة الميدان وبموافقة وزارة التجارة لإنشاء مركز طبي ثانٍ لتقديم خدمات طبية لأعضاء الغرفة والمجتمع بأسعار رمزية، إضافة إلى موافقة أعضاء الهيئة على استثمار المباني التي تعود ملكيتها للغرفة حتى لا تفقد قيمتها المالية ومنها عقارا الديماس والبرامكة اللذان تمت الموافقة على استثمارهما كمكاتب مرتة لخدمة التجار، مشدداً على ضرورة استثمار أموال صندوق تقاعد التجار بحيث لا تبقى مجمدة وتحقق أرباحاً.

مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي أكد أنه لا يمكن مخالفة قانون التأمينات بشأن تسجيل العمال ولابد من تعديله لتحقيق مطالب التجار، مبيناً أنه تم رفع أكثر من مذكرة بذلك ولم تأت الموافقة وتم الاقتراح بأن يسجل التاجر نفسه كعامل.

من جهته، أكد عضو غرفة صناعة وتجارة دمشق طلال قلعه جي أن هناك تقصيراً من اتحاد غرف الصناعة والتجارة، وطالب بضرورة الربط بين اتحادات غرف الصناعة والتجارة وأن يكونوا يداً واحدة، والأهم أن يكون هناك تعديلات بالتعليمات التنفيذية للمرسوم رقم ٨ باعتباره مشكلة يعاني منها الصناعي والتاجر. وركز المشاركون في الاجتماع على ضرورة إيجاد حل لموضوع الأسعار التي تعتبر المشكلة اليومية التي يعاني منها التجار، وأكدوا على أن إلغاء التسعير وتحرير الأسعار هو الحل.

ومن الجدير ذكره أن هذا الاجتماع هو محطة سنوية لتقييم عمل الغرفة خلال العام الماضي وتقديم خطة العام القادم واستمرارها برعاية مصالح المنتسبين إليها وإدارة أمورها والتنسيق مع الحكومة في كل ما يخص العمل التجاري والاقتصادي لما فيه المصلحة العامة.

> القطاع الاقتصادي «ميت» واللقاءات الشفهية مع الفريق الاقتصادي غير مجدية

لا تقديرات أولية للإنتاج المتوقع من الزيتون ولا مسح دقيقاً للمساحات المزروعة

جوهر لـ«الوطن»: الزيتون مستثنى.. والدعم بالمازوت والأسمدة موجّه لمحاصيل معينة

رامز محفوظ

كشفت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الدعم بالمازوت الزراعي والأسمدة موجه حالياً لنوعيات معينة من المحاصيل الزراعية مثل القمح والحمضيات، لكن الزيتون لا يزال مستثنى من الدعم ونأمل أن تتحسن الظروف ويتم دعم مزارعي الزيتون، مضيفة: إن المكتب طالب بتقديم دعم لمزارعي الزيتون بالأسمدة لكن المشكلة أن الكميات المتوفرة غير كافية لتلبية احتياجات كل المحافظات وبالرغم من ذلك وعد وزير الزراعة في حال توفر الإمكانيات بأنه سيقدم الدعم لمزارعي الزيتون.

وأكدت جوهر أن الحكومة قدمت دعماً بالأسمدة لمزارعي الحمضيات، مشيرة إلى أن زراعة الحمضيات تتركز في محافظتين والمساحات المزروعة فيها أقل من المساحات المزروعة بالزيتون الذي تتم زراعته في كامل المحافظات السورية وباعتبار أن كميات الأسمدة المتوفرة غير كافية لذا فإن دعم الحمضيات بالأسمدة يعتبر أسهل من دعم الزيتون.

وبخصوص البديل عن الأسمدة الآزوتية التي توزع من المصارف الزراعية، الذي من الممكن استخدامه والاستفادة منه من مزارعي الزيتون أكدت جوهر أنه من الممكن الاستعاضة بالأسمدة العضوية باعتبار أنها متاحة بشكل أكبر في السوق وأسعارها أقل من أسعار أنواع الأسمدة الأخرى التي تقدمها المصارف الزراعية.

وعن المساحات المزروعة بالزيتون للموسم الحالي أوضحت أنه ورغم التوسع الحاصل هذا العام بزراعته، لوحظ وجود نسبة تعديات كبيرة وقطع أشجار في بعض المناطق وتم اتخاذ إجراءات بهذا الخصوص وتشكيل لجان للمراقبة من أجل معالجة هذا الأمر، لكن هناك صعوبة لأن أكثر المناطق التي تحدث فيها هذه التعديات هي مناطق الريف المحرر التي لم تشهد عودة كبيرة للأهالي لها مثل ريف إدلب.

وأكدت جوهر عدم وجود مسح دقيق للمساحات المزروعة بالزيتون للموسم الحالي لكن حسب التوقعات فإن المساحات المزروعة للموسم الحالي من الممكن أن تكون المساحات نفسها المزروعة للموسم الماضي أو أقل.

وبينت أنه ليست هناك تقديرات أولية متوفرة للإنتاج المتوقع من الزيتون للموسم الحالي ومن الممكن تقدير كميات الإنتاج بعد عملية عقد الثمرة وتطور ثمار الزيتون.

وبخصوص تأثير التغيرات المناخية السابقة وموجة الصقيع الأخيرة على الإنتاج والإصابات الحشرية والآفات التي من الممكن أن تصيب الزيتون أوضحت جوهر أنه من خلال التقارير الواردة من مديريات الزراعة في المحافظات والجولات التي يتم القيام بها من المكتب فإن واقع إنتاج الزيتون للموسم الحالي يعتبر جيداً إلى الآن، مشيرة إلى أن التغيرات المناخية السابقة لم يكن لها تأثير واضح على الموسم، وحصل انتشار بعض الإصابات التي أثرت على أشجار الزيتون في بعض المناطق لكنها لا تستدعي المكافحة باعتبار أن ارتفاع درجات الحرارة سيكون أحد عوامل مكافحة الإصابات.

وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات محددة للحد من آثار التغيرات المناخية المتكررة في كل عام والتي تؤثر في الإنتاج وذلك من خلال بناء شجرة قوية تقدم لها كل الخدمات من أسمدة وغيرها وتكون خالية من الأمراض كي تستطيع مقاومة هذه التغيرات.

وختمت بالقول: بدءاً من الأسبوع القادم سيتم البدء بتكثيف الجولات على حقول زراعة الزيتون من أجل متابعة موضوع الأمراض والإصابات الحشرية والآفات من أجل اتخاذ إجراءات بهذا الخصوص بالتعاون مع مديريات الوقاية في المحافظات للتدخل بعمليات المكافحة في حال حدوث أي طارئ، والهدف من هذا الإجراء استباق حدوث أي مشكلة أو طارئ يخرج على السيطرة ويسبب انخفاضاً في الإنتاج، وهذا الأمر يحتاج إلى مراقبة دائمة من مديريات الزراعة في المحافظات ومزارعي أراضي الزيتون باعتبار أن المزارع هو الشخص الذي يكتشف الضرر الذي أصاب إنتاجه قبل أي جهة أخرى.